الصرف الصحى.. مرفوع من الخدمة

الشبكات متهالكة والصيانة معدومة والكوادر الفنية غائبة

تحقيق:
وسام حمدى

فجرت كارثة غرق مدينة العبور بمياه الصرف الصحى قضية تهالك الشبكات وعدم صيانة المحطات بشكل دورى وقد حركت هذه الواقعة المياه الراكدة تجاه مشكلة عامة تتعلق بالصرف الصحى وانفجار المواسير بشكل دائم لعدم وجود تخطيط مبنى على أسس هندسية سليمة وللأسف الشديد فإن هذه المشكلة لا تتعلق بمنطقة أو بأخرى ولكنها كارثة عامة تبحث عن حلول جذرية بعيدا عن شعارات كله تمام.. وجار عمل اللازم.

الصرف الصحى فى مصر يعانى العديد من السلبيات حيث تسهم المعوقات الاقتصادية من بطء تنفيذ مشروعات الصرف وتؤثر على استدامتها فهى تتطلب تكاليف باهظة وشبكات تجميع خطوط طرد ومحطات رفع ومحطات معالجة وتمثل محدودية الموارد المالية المخصصة لتنفيذ مشروعات الصرف الصحى معوقا أمام توصيل شبكات الصرف لجميع القرى فمازالت الغالبية العظمى محرومة من مشروعات إلصرف ويسهم تأخير التمويل وعدم انتظامه فى بطء تنفيذ المشروعات.

ويعانى قطاع الصرف بالهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى نقصا شديدا فى الكوادر المتخصصة فى تشغيل وصيانة محطات الرفع المعالجة.

ويترتب على ذلك إهمال الصيانة الدورية فتقل كفاءة المحطات فى معالجة مياه الصرف.

ومن المشكلات الفنية المرتبطة بهذا القطاع تسرب كميات كبيرة من مياه الشرب والتى تتراوح من ٤٠ إلى ٥٠٪ وهى نسبة تفوق المعدلات العالمية التى تتراوح بين ١٠ إلى ١٥٪ ويرجع ذلك للتصميم السيىء للشبكات وتدنى صلاحيتها الفنية وعدم توفر العمالة المدربة والمتخصصة فى إدارة وتشغيل محطات المياه وتشكل هذه الكميات الضخمة المهدرة من المياه عبئا وضغطا على محطات الصرف الصحى.

وفى دراسة للمركز القومى للبحوث الاجتماعية حول مشاكل الصرف الصحى فى مصر أعدها د.كامل كمال قال فيها إن هناك بعض الجهات الحكومية فعلى سبيل المثال تفرض الوحدات المحلية رسوما مادية على المقاولين لاشغال الطرق.. وكذلك تطالب مديرية الطرق والكبارى بمخصصات مالية ضخمة لإعادة إصلاح الطرق وتنشأ تلك المعوقات نتيجة لغياب التنسيق بين الجهات الحكومية فكل جهة تركز على اختصاصها فقط دون خطة عمل مشتركة مما يترتب عليه تكرار الخدمات وتركزها فى مناطق معينة فقد أعدت وزارة الدولة لشئون البيئة برنامجا قوميا للاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحى المعالج والتى تقرأ أحد المصادر المائية غير التقليدية التى يمكن الاعتماد عليها فى ضوء النظرة المستقبلية لموقف الموارد المائية ودخول مصر حد الفقر المائى.

وقد صاغت لهذا البرنامج عددا من الأهداف الاستراتيجية تتمثل فى حل مشكلة ٢,٤ مليار متر مكعب من مياه الصرف وتحويل مساحة ٤٠٠ الف فدان من المناطق الصحراوية إلى مناطق غنية ايكولوجيا وإنشاء صناعات زراعية على الأخشاب هذا إلى جانب الأهداف غير المباشرة التى تتمثل فى تحسين نوعية الهواء وحماية مصادر المياه والتربة من التلوث وزراعة أراض جديدة ومكافحة التصحر.

وقد حددت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى برنامجا زمنيا طويل المدى بدأ من عام ٢٠٠٧ لينتهى عام ٢٠٢٢ يتضمن هذا البرنامج تصورا مقترحا للقرى التى سوف تدخلها خدمات الصرف ومكونات المشروع داخل كل قرية والقيمة التقديرية اللازمة للتنفيذ.

وقد استخلصت تلك الدراسة إلى بعض النقاط جاء أهمها فى القصور الحاد فى الشبكات العامة للصرف الصحى فى الريف عامة وكذلك فى المجتمعات المدنية وزاد الأمر صعوبة تعميم شبكات مياه الشرب فى معظم القرى وما صاحبه من زيادة استهلاك المياه فى الأغراض المنزلية كما تبين أن محطات المعالجة القائمة تستقبل كميات من المخلفات السائلة الصلبة تفوق طاقتها الاستيعابية وتشكل مخلفات الصرف صورا للضغط على النسق الايكولوجى فهى تلوث المياه الجوفية والسطحية والتربة وتؤثر على صحة الإنسان ونوعية حياته.

خبرات

يشير د.محمد عبدالباقى مدير مركز الدراسات التخطيطية والعمرانية وأستاذ الهندسة بجامعة عين شمس إلى أن أعمال المقاولات تتم من خلال مقاول واحد عمومى يتولى تنفيذ جميع الأعمال المدنية والكهربائية والميكانيكية والتكليف والتشطيبات ونظرا لأن العديد من شركات المقاولات لا تمتلك خبرات كافية لتجنب الوقوع فى أخطاء التنفيذ وغيرها من الأخطاء التى تظهر فى تنفيذ المشروعات فتلجأ إلى الاستعانة بمقاولى الباطن ليقوموا بتنفيذ وضع أو كل بناء على المقاول العمومى ولكن إذا نظرنا إلى المسئولية المدنية والجنائية والمسئولية تقع على كل من الاستشارى مصمم المشروع وعلى المقاول العمومى منفذ المشروع وبالتبعية فإن هذا المقاول العمومى ينقل المسئولية المدنية والجنائية إلى مقاولى الباطن الذين يعملون من خلاله وبإشرافه ولتكون العين الفنية للمالك والتى بدورها تختار استشارى المشروع والمقاول كدور استشارى للمالك خاصة إذا كانت الجهة المالكة لا تملك الخبرة ولذلك فإن ما يقال عن مسئولية مقاولى الباطن عن أى أعمال تتم مخالفة للمواصفات فهذه مسئولية جزئية على مقاولى الباطن ولا تعفى المقاول العمومى ولا تعفى مسئولية ولا تعفى المكتب الاستشارى عن مسئوليته الإشرافية عن كل ما يتم بالموقع ويوضع للجهات المالكة سواء أكانت حكومية أو غيرها.

ولتجنب الوقوع فى أخطاء التنفيذ وغيرها من الأخطاء التى تظهر فى تنفيذ المشروعات وتشغيلها يتطلب وجود متابعة دورية للأعمال التى تنفذ وكذلك إيجاد خطط للصيانة الدورية والفجائية لضمان حسن أداء المشروعات لما هو مستهدف فيها وإحالة وجود مخالفات بجانب الإعلام والإعلان فى الجرائد والمجلات عن اسم الشخص المخالف واتخاذ الإجراءات القانونية نحوه مع إبلاغ الجهات الأخرى المعنية حتى لا تتكرر تلك الأخطاء سواء فى المدن الجديدة أو غيرها.

سلبيات

يرى اللواء خالد خضر بإدارة الصرف الصحى بالشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى أن مصر لاتزال تعانى العديد من السلبيات فى قطاع الصرف الصحى على مدى سنوات طويلة ومسئوليتنا فى الشركة القابضة مقتصرة على المدن التى تسلمناها من الهيئة القومية لمياه الشرب بالإضافة إلى عدد من المدن الجديدة كانت قد انتهت من مهام الإنشاء وتسلمناها لنبدأ مرحلة التشغيل والصيانة من خلال الشركة القابضة ومنها مدينة الشروق وبدر والقاهرة الجديدة و١٥ مايو والباقى لايزل تحت التنفيذ.

ويضيف أن كثيرا من المتابعين لأحداث مدينة العبور الأخيرة كان يبادر بإلقاء الاتهامات للشركة القابضة وكأنها هى المسئولة عن الأحداث رغم أننا لم نتسلم تلك المحطة بعد بسبب تهاون المقاول فى أعماله وعدم التزامه بالموعد المحدد وتعثره.

ويضيف أن الشركة القابضة تباشر أعمالها سواء فى مجال المياه أو الصرف الصحى من خلال الفواتير التى يتم تحصيلها من المواطنين أو أعمال لدى الغير أو غيرها من مصادر الأموال ونتمنى لو تم تخصيص مبلغ مالى مقابل خطة عاجلة تدخلها إدارة الصرف الصحى شبيهة بالخطة العاجلة التى دخلتها إدارة المياه وبهذه الطريقة يمكن أن نحقق نتائج أفضل سواء فى مستوى الخدمة المقدمة أو خلال العاملين.

استبعاد

اللواء مهندس محمد يسرى عبدالعال رئيس جهاز مدينة العبور أكد أن مساحة العبور ١٦ الفا و٦٠٠ فدان مخطط للسكن فيها ٦٠٠ الف نسمة ويسكنها حاليا ٢٨٠ الف نسمة وبها ٩ أحياء والمشكلة تكمن فى الشارع الذى يفصل بين الحى السادس والسابع حيث إن صرف المدينة يتم عن طريق محطتى رفع محطة ٦ و٧ ويضخان الصرف بالكامل لمحطة الجبل الأصفر والتى تبعد عنها نحو ١٥ كيلو مترا وهى محطة عملاقة تستقبل مليونا و٨٠٠ الف متر مكعب يوميا ومحطة رقم ٧ هى المسئولة عن المناطق الصناعية و٤ أحياء بالمدينة.

وهناك محطة ٦ تخدم أحياء ٣ و٤ و٥ وهى تحت الإنشاء أما حى ٦ وحى ٧ فهما مؤهلان بالسكان وهذه المحطة انتهت الشركة المنفذة من ٨٥٪ وكان السبب الرئيسى فى الأزمة الأخيرة يرجع إلى وجود فراغ فاصل فى الخط الرئيسى قطره ١٥٠٠ ملى متر تسبب ذلك الفراغ فى غرق جزء كبير من المنطقة بمياه الصرف الصحى وتم تدارك الأزمة وشفط المياه وفى نفس الوقت تم استبعاد المقاول المسئول عن تنفيذ المشروع فى تلك المحطة وتولى المقاولون العرب المسئولية لتنفيذ ما تبقى من أعمال إنشاء استعدادا لتسليمها بعد ذلك إلى الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى لإتمام عمليات التشغيل والصيانة.

د.محمد عبدالباقى:

إسناد أعمال الشبكات لمقاولى الباطن يخفى المسئولية ويفتح أبواب الفساد

اللواء خالد خضر:

قطاع الصرف الصحى «يعوم» فى المشاكل منذ سنوات طويلة